

## الندوة الدولية حول الماء والمناخ

الرباط، 11-12 يوليو 2016

### " الأمن المائي من أجل عدالة مناخية "

#### ملخص الأعمال

جان فرانسوا دونزي، الأمين العام لإنبو

#### الشبكة الدولية لهيئات الأحواض

انعقدت ندوة دولية حول الماء والمناخ بالرباط - المغرب يومي 11 و12 يوليو 2016، تحت شعار " الأمن المائي من أجل عدالة مناخية " ، بحضور 650 مشاركا من 40 دولة.

أكدت كلمة الافتتاح التي ألقاها كل من السيدة نائبة وزير الموارد المائية، السيد سفير فرنسا المكلف بشؤون البيئة، والرئيس الشرفي للمجلس العالمي للمياه ورئيس حكومة المملكة المغربية على أهمية اتفاق باريس وبرنامج العمل المتفق عليه خلال المؤتمر 21، إلى جانب التأكيد في إطار هذا الإطار الحكومي الدولي الجديد، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية.

لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم وتأمين النظافة والصحة للسكان وضمان بيئة سليمة، بات من دون شك أحداث تغيير جذري في مواقف استهلاك المياه للتعامل مع التحديات العالمية الجديدة.

فيما يلي ملخص لأهم المداخلات وبعض النقاط الهامة للندوة:

- الإتفاق بالإجماع بين كافة الحضور سواء في مجال الماء او المناخ، على أنّ الماء في أنحاء كثيرة من العالم يعتبر الضحية الأولى للتقلبات المناخية، فأغلب الانعكاسات والآثار للتغير المناخي تتمظهر في دورة الماء، عبر ارتفاع حدة الظواهر القسوى من جفاف وفيضانات وتصحر .
- انخفاض الغطاء الثلجي وسرعة ذوبان الجبال الجليدية يؤثر بشكل ملحوظ على نظام الأنهار التي تتغذي منهما .
- هناك حاجة ملحة للتصدّي لآثار المناخ على المياه، نظرا لتأثير هذه الظواهر على الكائنات الحية، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا منهم، ولاسيما على اقتصاد والأراضي، والطاقة، والإنتاج الزراعي، الصيد البحري وتربية الأسماك، والنقل عبر الأنهار والسياحة بالخصوص.
- في إطار الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة للأمم المتحدة، من الضروري وضع تدابير التكيف اللازمة، لتجنب الكوارث الإنسانية والاقتصادية والبيئية، قبل فوات الأوان.

وبصفة خاصة، على الفريق الحكومي الدولي مواصلة الأشغال للسعي على تحسين التنبؤات الجوية المائية، وعلى نطاق أدق وضع سيناريوهات لتنمية الموارد وتحديد المخاطر قصد وضع خطط تكيف دقيقة، بالأحواض المائية والبحيرات والمياه الجوفية المحليّة والمشاركة.

هذه الأشغال يجب ان تكون مبنية على بيانات موثوقة ولكنّها في الوقت الراهن لا تزال ناقصة.

في العديد من البلدان، البيانات الضرورية للتصرف في الموارد المائية لا تزال غير مكتملة وغير دقيقة، ذات نوعية رديئة، غير متجانسة ومفرقة بين العديد من الجهات المعنية، حيث انها غير محفوظة بشكل جيد ولم يقع استغلالها كما يجب لتكون أساس القرار الموضوعي وتقديم المعلومات الكافية للشركاء والمواطنين.

تفتقر سياسة الإدارة المتكاملة للموارد المائية معرفة مختلف الاستعمالات، استخراج المياه، التصريف، جودة المياه السطحية والجوفية، حالة النظم الإيكولوجية المائية، استخدام الأراضي في كل حوض وبمقاييس الدقة المناسب.

هذه المعلومات ضرورية لتمكين السلطات وممثلي القطاعات الاقتصادية التي تخص المياه والمجتمع المدني، من وضع رؤية مشتركة والنظر في الخطط والبرامج السنوية، بما في ذلك الوقاية من المخاطر، إدارة الطلب على المياه، مكافحة التلوث والرأسلة وتعزيز مخزون المياه الجوفية أو اللجوء إلى الموارد الغير التقليدية.

بالتالي يجب التشجيع والتحفيز على إنشاء وتعزيز الأنظمة المعلوماتية للمياه، وذلك عن طريق وضع استراتيجيات للموارد البشرية والمالية في الغرض.

وقد أكد المشاركون على اهمية السلسلة التي دخلناها منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 21.

فإن نتائج كل من اتفاق باريس وبرنامج العمل هم أكبر دليل على الديناميكيات الجديدة التي في طور التنفيذ:

- التزمت أغلب البلدان بعزم المساهمة المحددة وطنيا لا سيما في ميدان المياه؛
  - تقدمت الجهات المانحة بالتزامات مالية لبعث مشاريع جيدة فيما يخص المناخ والتكيف معه؛
  - الجهات الفاعلة من منظمات أحواض ومجتمعات وشركات، ومجتمع مدني، لديهم مقترحات ومشاريع مستعدون لتنفيذها؛
  - آليات التنفيذ العملي لاتفاق باريس حددت الالتزامات الدولية وخارطة الطريق المالية التي ستكرس 100 مليار للصندوق الأخضر؛
- سيكون هناك لقاءات أخرى: فيجب على المؤتمرات المتعاقبة أن تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل المحدد وأن تحرص على تحقيق الأهداف في مواعيدها.
- في جميع القطاعات، بدأت المجتمعات إجراءات التكيف والمرونة، وتعزيز الحكم، وبناء برامج عمل لتمتين التحالفات من أجل توفير التمويل بصفة موضوعية وجغرافية.
- تم تقديم ثلاث مبادرات رئيسية ضمن برنامج العمل:

- ✓ **ميثاق باريس** حول المياه والتكيف مع تغير المناخ في الأحواض والأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، حصد أكثر من 348 موقع التزموا باتخاذ إجراءات التكيف من خلال تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- ✓ **"تحالف الأعمال للمياه وتغير المناخ"**، التي التزمت من خلالها المؤسسات بمتابعة مراقبة المياه وخفض البصمة المائية
- ✓ **تحالف المدن الكبرى للمياه والمناخ**، والذي تعهدوا من خلاله باتخاذ التدابير اللازمة للتكيف المدن مع تغيير المناخي.

العديد من المنظمات الدولية، التي تمثل آلاف الأطراف التزمت بتعميم الاعتراف بالمياه على المستوى السياسي خلال المؤتمر 21 وفي اللقاءات التي تليه، وذلك بالاتحاد على صوت واحد " المناخ هو الماء" من أجل المقاربة بين المياه والمناخ. وتستمر هذه المبادرات اليوم، ويذكر منها الدعوة الجديدة إلى العمل التي أطلقها ميثاق باريس لتعبئة الجهود للمؤتمر 22، مع التركيز بشكل خاص على نظم المعلومات المائية، ومواصلة تحريك المؤسسات.

ولكن العديد من العوامل قد تحدث ضغطاً على الموارد المائية منها: ارتفاع عدد السكان، ارتفاع مستوى المعيشة، والتصنيع المتزايد مما يؤدي إلى الانخفاض المتواصل في احتياطي المياه ذات الجودة.

هذا الضغط المنجر عن تغير المناخ يسلط الضوء على الانجازات والتقدمات التي حققها الانسان الى الآن في جميع الميادين، ويجعلها محور تساؤل.

يتعين على المجتمع الدولي حل معادلة معقدة وهي تخفيف هذا الضغط، توفير الغذاء، توفير الطاقة والصحة، مع الحرص على التنمية المستدامة للمياه. كل هذا يتطلب سلوك مثالي للمواطنين وجميع الافراد، وهنا يبرز دور التعليم في التثقيف وزيادة الوعي الفردي والجماعي والحث على الحفاظ على الموارد الطبيعية.

للمجتمع المدني دورا هاما في هذا التفاعل بين المياه والصحة والتعليم.

الماء ضروري لجميع القطاعات وذلك لتنمية مجتمعاتنا كما هو ضروري أيضا للحفاظ على البيئة: لذلك يجب أن تكون الإدارة مشتركة بين جميع الجهات الفاعلة خصوصا في اتخاذ القرارات الموحدة.

لا بد من الخروج من "مربع المياه" والعمل بشكل مستعرض مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب المعقدة لهذه الإدارة المتكاملة. ومن هذا المنطلق فإن إنشاء مجالس أو لجان أحواض وأحواض الفرعية، والجمع بين ممثلي جميع أصحاب المصالح، قد يحقق تقدما كبيرا خاصة إذا كانت هذه المجالس تعتمد على تبادل المعلومات وتشريك كل الأعضاء في اتخاذ القرارات.

### فيما يتعلق بالتمويل:

التمويل لدعم الكفاح ضد تغير المناخ في البلدان النامية يمنح من قبل لجنة من مختلف الجهات الفاعلة (آليات تمويل المؤسسات المبرمجة في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية، والصناديق الخاصة الخ) لذلك فقد يصعب على اصحاب المصالح تحديد مسالك التمويل.

اتفاقية تغير المناخ تنص على المساعدة المالية للأطراف مع منح الأولوية في الحصول على الموارد للبلدان ذات القدرة المحدودة والأكثر عرضة لتغير المناخ.

لهذا، قررت الأطراف أن تعين صندوق المناخ الأخضر ككيان تشغيل الآلية المالية للاتفاقية، وفقا للمادة 11 من الاتفاقية. إن الاستثمارات العالمية في البلدان النامية مهمة جدا للتعامل مع مشكلة تغير المناخ، ومن الضروري أن تضاف الأموال المخصصة لتغير المناخ إلى رصيد المساعدات التنموية دون أن يقع تغييرها. ويتم اليوم تمويل مشاريع التكيف في الغالب من خلال المؤسسات الثنائية. وعلى الرغم من توفر الأموال ومؤسسات تمويل مكافحة تغير المناخ، إلا أن بعض الدول لا تزال لديها صعوبات في الوصول إلى هذه التمويلات خاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل مشاريع التكيف.

معظم الصناديق صعبة الوصول بسبب الإجراءات المعقدة والبعض الآخر لا يمكن استغلاله بصفة مباشرة، فعلى الدول أن تتصل بالمؤسسات المالية الدولية والبنوك الإقليمية.

عموما على الاطراف المعنية بالمياه والمناخ تقديم ملفات جيدة إلى الجهات المختصة، ويتبين أنه الى جانب الاستثمار، هناك حاجة ماسة الى التمويل لتحسين الحكومة، والمعرفة والحصول على البيانات والتكوين المهني والتعليم فكل هذه القطاعات استراتيجية لذلك يجب إعادة النظر في مسالك الحصول على الأموال اللازمة لدعمها.

أموال المانحين والصندوق الأخضر لن تكفي للتعامل مع حجم المشكل إذا لم نعمل أيضا على تحسين أداء القطاع وكفاءة المياه من خلال: الحد من التسرب والاستخراج، والتقليل من الحاجة إلى الاستثمارات لإعادة التفكير في طريقة تصميم وتشغيل البنية التحتية، والاعتماد على التكامل بين السياسات الحضرية للطاقة، والنظم الإيكولوجية، والسياحية، الخ ... لضمان التعبئة الكاملة للموارد المتاحة.

ولكن أيضا إلى جانب التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، يجب النظر في الآليات المالية لضمان استدامة البنية التحتية وإدارة المرافق والموارد المائية ... فيمكن تكميل نظام تمويل الميزانية التقليدية من خلال إدخال آليات تقديمية تستند إلى مبادئ "المستعمل يدفع" و "الملوث يدفع"، والتي تثبت فعاليتها عندما يتم تطبيقها بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

عانق تحفيز التمويل اللازم هو ... سوء الإدارة الذي يبرز من خلال: التخطيط الغير الملائم، الإجراءات المعقدة، القدرة الضعيفة، نقص المعلومات، الأطر القانونية الغير ملائمة، غياب الاستراتيجيات الوطنية، وسوء تكوين الإداريين والمشغلين، الخ.

يتمثل التحدي أيضا في جعل الاستثمار صحيح، من خلال دعم البنية التحتية المناسبة المستدامة والمبتكرة مع الأخذ بعين الاعتبار أخطاء التجربة السابقة! وضمان أخذ جميع تكاليف العمليات الجارية في الحسبان عند تصميم المشاريع الجديدة.

سيدتي الوزيرة، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

قدمنا لكم ملخص لأهم نقاط القوة والضعف التي تم تداولها خلال هذين اليومين من الندوة، وذلك بعد النقاشات الهامة وتبادل الخبرات بين الأطراف المشاركة في الرباط.

نتمنى من السلطات المغربية والفرنسية المسؤولة عن رئاسة المؤتمر 21 والمؤتمر 22، أن تكون المتحدث باسمنا أمام المجتمع الدولي وجميع الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والسعي إلى جعل الماء قضية أولوية تؤخذ بعين الاعتبار في أشغالهم وقراراتهم وأن تكون محورا أساسيا لضمان التكيف الضروري في الوقت المحدد.

شكرا لاهتمامكم.